

اسم المشروع: مشروع دعم نظام تجميع إحصاءات الحسابات القومية

رؤية المشروع: توسيع نطاق الحسابات القومية لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية والقطاعات المنظم وغير المنظم

رسالة المشروع: حسابات قومية متكاملة تعكس الواقع الحقيقي للقطاعات الاقتصادية

أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى:

أ- تحسين إحصاءات الحسابات القومية بحيث تكون بأعلى مستوى من الجودة وأن تكون متوافقة مع أفضل الممارسات الدولية وتلبي احتياجات أكبر قدر ممكن من احتياجات مستخدمي البيانات مع التركيز على إصدارها بأعلى مستوى ممكن من التفاصيل و توفيرها لهم بالمواعيد المناسبة التي تضمن الاستفادة القصوى من هذه الإحصاءات.

ب- تحسين مستوى تغطية البيانات المصدرية وجودتها وتحقيق الاتساق فيما بينها وبين باقي الإحصاءات الاقتصادية من أجل تكوين صورة واضحة ومتسقة عن الأداء الاقتصادي في الأردن بما يتسق مع احتياجات الجهات الرئيسية المعنية بمختلف المجالات الاقتصادية.

ج- الوصول إلى نظام احصائي وطني مستدام يشارك فيه جميع الجهات المعنية بالإحصاءات الاقتصادية بشكل عام وإحصاءات الحسابات القومية بشكل خاص من خلال تحسين وتطوير عدة أنشطة إحصائية إضافة إلى تطوير وتحسين الترتيبات المؤسسية بغرض إنشاء نظام احصائي مستدام.

د- إعداد مجموعة اضافية من الحسابات القومية والجداول المساعدة التي ينص عليها نظام الحسابات القومية نظرا لأهميتها في رسم السياسات الاقتصادية ولمواكبة متطلبات التحديث الاقتصادي الذي تبنته الدولة. ومن أهمها الحسابات القومية المتسلسلة حسب القطاعات المؤسسية وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات الانفاق النهائي بالأسعار الثابتة.

هـ- إعداد جداول العرض والاستخدام لتكون هي المصدر الأساسي في إعداد تقديرات الناتج المحلي بطريقة الثلاثة بشكل متزامن.

و- إعداد جداول المدخلات والمخرجات سنويا لتستفيد منها الجهات المعنية برسم السياسات الاقتصادية بحيث تكون متاحة عن أقرب سنة ممكنة.

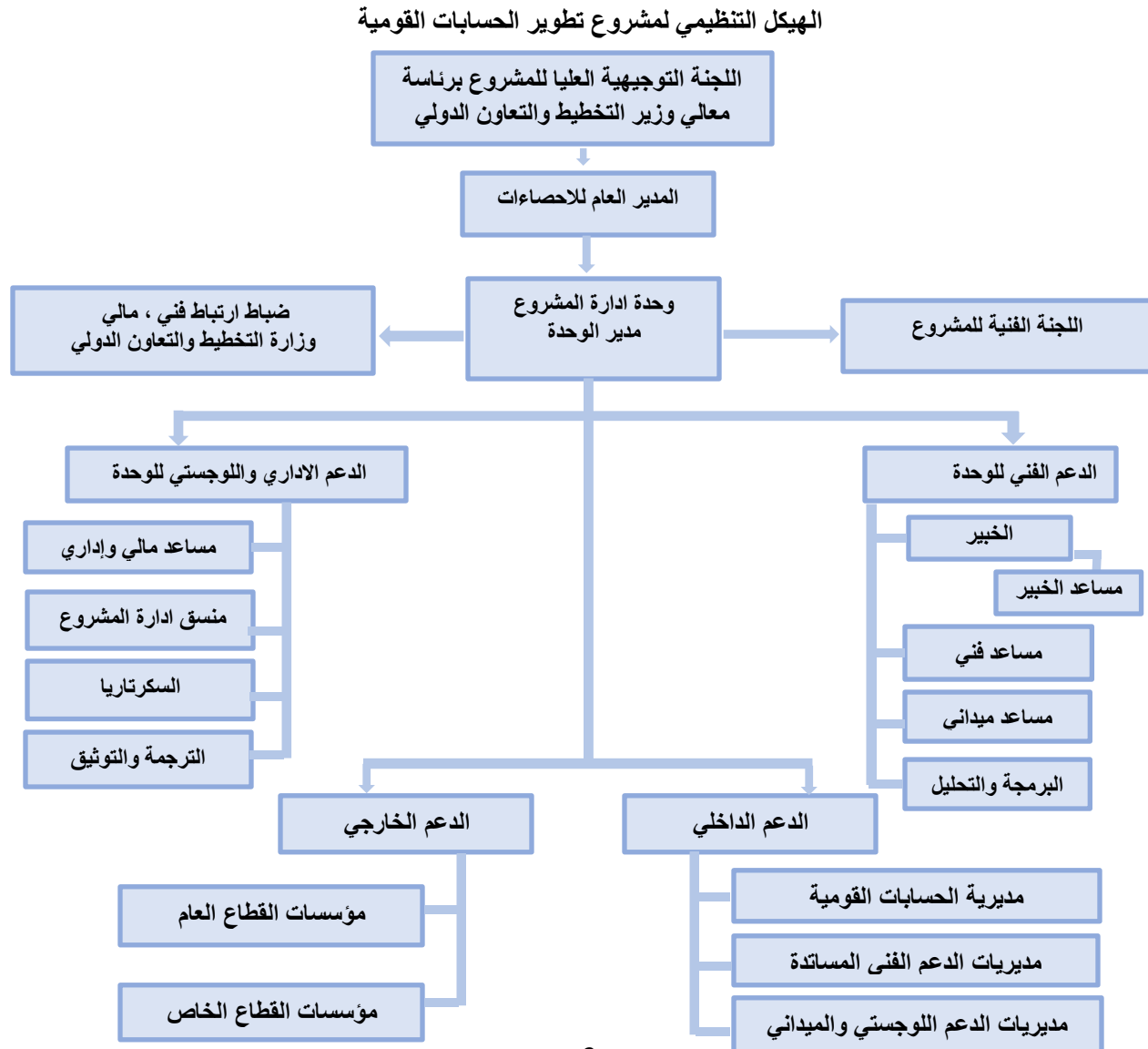
ز- اعداد تقديرات للإنفاق النهائي للحكومة والإنفاق الأسري حسب الغرض من النفقة وذلك بالأسعار الجارية والثابتة.

ح- تحقيق الاستفادة القصوى من مصادر البيانات الإدارية بالتعاون مع الجهات التي تملك هذه السجلات والذي سيكون له دور فاعل في تحسين مستوى جودة البيانات المستخرجة من هذه المصادر من جهة وخفض تكاليف جمع البيانات المصدرة من جهة أخرى.

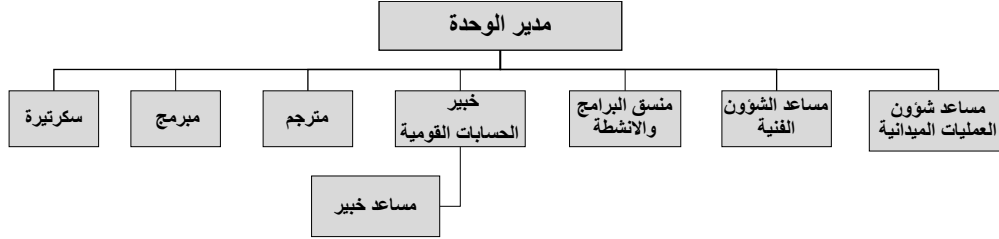
ط- اتمتة العمل للوصول إلى قاعدة بيانات تفاعلية تتضمن بيانات وصفية لكي يستفيد منها معدي الحسابات القومية بشكل رئيسي ومختلف مستخدمي الإحصاءات الاقتصادية بشكل عام.

ي- تطوير آليات حوار مستدامة مع مستخدمي البيانات من جهة ومزودي البيانات المصدرة من جهة أخرى لضمان استمرارية توفير الإحصاءات الاقتصادية المطلوبة ومواكبة أي احتياجات إضافية قد تطرأ مستقبلاً.

الهيكل التنظيمي للمشروع على مستوى الدولة



الهيكل التنظيمي لوحدة إدارة المشروع



مراحل تنفيذ المشروع

وفقا لخطة عمل المشروع فإن أي نشاط من أنشطة المشروع الرئيسية لا بد من أن يمر بعشرة مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة التقييم

تم خلال هذه المرحلة تقييم احتياجات التنفيذ من خلال تقييم حجم ونوعية البيانات المتوفرة داخل دائرة الإحصاءات العامة، وكذلك تقييم البيانات المتوفرة في الدوائر والأجهزة الحكومية الأخرى، بالإضافة إلى تقييم احتياجات مستخدمي البيانات. وسيتم التواصل مع الجهات المختلفة المعنية بالحسابات القومية بغية الوصول إلى تصور مناسب ومتكامل حول هذه احتياجات كل قطاع من القطاعات المختلفة وتحديد السبل المناسبة لتلبية الاحتياجات.

المرحلة الثانية: عرض الاحتياجات على اللجنة الفنية

يتم في هذه المرحلة عرض ما يتم الوصول إليه من احتياجات قطاعية على لجنة فنية مرتبطة بالمشروع مؤلفة من الجهات الحكومية الرئيسية المعنية برسم السياسات الاقتصادية بغرض مناقشة هذه الاحتياجات للتعرف على مدى تلبية هذه الاحتياجات والاتفاق على المنهجية العامة التي ستتبع لتنفيذ الأعمال التي تحقق التغطية الشاملة المنشودة والمتفق عليها. تعتبر مدخلات اللجنة الفنية هامة جدا حيث أنها تساهم في تأكيد هذه الاحتياجات من جهة، والحصول على تغذية راجعة من جهة أخرى مما يمكن وحدة إدارة المشروع من تحديد النواقص والثغرات بشكل أفضل ليتم معالجتها في المرحلة اللاحقة.

المرحلة الثالثة: مناقشة الاحتياجات مع الجهات ذات العلاقة

يتم في هذه المرحلة مناقشة النسخة المتفق عليها مع اللجنة الفنية المتضمنة للاحتياجات مع الجهات ذات العلاقة داخل الدائرة وخارجها ومن ثم إجراء التعديلات اللازمة عليها وبالتنسيق مع اللجنة الفنية للمشروع بغرض تقديمها للاعتماد من الجهات المختصة قبل البدء في عمليات التنفيذ.

المرحلة الرابعة: اعتماد عملية التقييم من الجهات ذات العلاقة

يتم في هذه المرحلة اعتماد عمليات التقييم بشكل رسمي من قبل الجهات المعنية في دائرة الإحصاءات العامة والجهات المعنية من خارجها وذلك قبل عرضها على اللجنة الفنية.

المرحلة الخامسة: اعتماد عملية التقييم من قبل اللجنة التوجيهية العليا

عرض الاحتياجات المتفق عليها وخطة العمل على اللجنة التوجيهية العليا بغرض اعتمادها للبدء في عملية التنفيذ.

المرحلة السادسة: تنفيذ التوصيات على البيانات المصدرية

سيتم في هذه المرحلة تنفيذ التوصيات بمختلف الاتجاهات في الإحصاءات القطاعية بهدف الحصول على المعلومات والبيانات من مصادرها المختلفة بعد إجراء عمليات التعديل المستندة إلى نتائج التقييم التي تم اعتمادها من الشركاء الداخليين والخارجيين للمشروع، وستقوم المديرية الفنية والدوائر الحكومية بتنفيذ المقترحات والتوصيات وفق النماذج النهائية التي سيتم إعدادها من قبل وحدة إدارة المشروع.

المرحلة السابعة: تنفيذ الحسابات القومية بناء على مخرجات عمليات التنفيذ المصدرية

سوف تحصل مديرية الحسابات القومية على البيانات والمعلومات التي تم جمعها وتنقيحها من المديرية الفنية بهدف التحقق من درجة اعتمادية وصلاحيه هذه البيانات في إعداد الحسابات القومية الربعية والنصف سنوية والسنوية ولمختلف القطاعات.

المرحلة الثامنة: عرض نتائج العمل على اللجنة الفنية

سيتم عرض النتائج التي تم التوصل إليها من قبل الجهات المنفذة للمشروع من المديرية الفنية داخل دائرة الإحصاءات العامة، والشركاء الخارجيين من القطاع الحكومي، وسيتم كذلك عرض هذه النتائج على اللجنة الفنية للمشروع بهدف الحصول على تغذية راجعة حولها. وسيتم وفق هذه التغذية الراجعة إجراء التعديلات اللازمة مع التأكيد على تطبيق المعايير الفنية فقط لإجراء التعديلات ومن ثم عرضها على اللجنة التوجيهية العليا للمصادقة عليها تمهيدا لنشر النتائج.

المرحلة التاسعة: تغذية قاعدة البيانات بالنتائج التي تم الاتفاق عليها

سيتم نشر البيانات التي تم اعتمادها وفق الطرق المناسبة المستخدمة في دائرة الإحصاءات العامة والتي تخص المسوح أو التي تخص الحسابات القومية وتوفيرها ضمن قاعدة بيانات تفاعلية للمستخدمين النهائيين للبيانات.

المرحلة العاشرة: تسجيل الاحتياجات الإضافية

يتم في هذه المرحلة دراسة أية احتياجات أخرى لم يتم اعتمادها في الدورة الأولى لعملية استخراج الحسابات القومية من الجهات الداخلية والخارجية. لتبدأ عملية التقييم لهذه الاحتياجات مرورا بجميع المراحل السابقة بحيث يتم إعادة هذه الدورة في كل مرحلة من مراحل العمل وذلك بهدف إشراك جميع الشركاء الداخليين والخارجيين والتأكد من تحقيق أهداف مستخدمي البيانات وذلك بهدف الوصول إلى مدخلات ومنهجيات

سليمة قابلة للتحقيق وقابلة للتطبيق في السنوات القادمة بهدف استدامة عمليات التحسين للحصول على البيانات واستخراج إحصاءات حسابات قومية تخدم المصلحة الوطنية.

الجهات الشريكة في المشروع من داخل الإحصاءات وخارجها

وزارة التخطيط وزارة المالية البنك المركزي	الشركاء الرئيسيين
<ul style="list-style-type: none"> - سجل أعمال احصائي قادر على توفر اطر مناسبة ومحدثة لسحب العينات لتنفيذ المسوح الميدانية - سلسلة متسقة لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية للفترة 1976-2021 - جداول عرض واستخدام للأعوام 2016-2021 بالأسعار الجارية والثابتة - تكوين خبراء من الكوادر المحلية في المواضيع المختصة بالحسابات القومية - سلسلة الحسابات المتكاملة وفق نظام الحسابات القومية 2008 بدأ من حساب الإنتاج وحتى الحساب المالي حسب القطاعات المؤسسية - مؤشرات أسعار وأحجام شهرية وربع سنوية تغطي كافة الأنشطة الاقتصادية - سلسلة زمنية متسقة للتقديرات ربع السنوية للفترة 1992-2022 بالأسعار الجارية والثابتة - تغطية أفضل لمعظم الأنشطة غير الرسمية في تقديرات الناتج المحلي - منهجية أفضل لتنفيذ المسوح وبكلفة مادية وكوادر أقل من خلال ترشيد استخدام هذه الموارد - الاعتماد بأكبر قدر ممكن على البيانات الإدارية من خلال الربط الآلي مع الجهات المعنية بهذه البيانات - تطوير آليات مستدامة لإجراء حوارات فعالة ومستدامة مع مستخدمي البيانات ومزوديها لمتابعة أي تحديثات وتطورات قد تنشأ مع مرور الوقت - تطبيق اطار لتقييم جودة إحصاءات الحسابات القومية 	<p>النتائج المرغوبة</p>

<ul style="list-style-type: none"> - قسم الإحصاء في الأمم المتحدة والاسكوا - صندوق النقد الدولي والمركز الإقليمي التابع له - المعهد العربي للبحوث والدراسات الإحصائية - جامعة الدول العربية - البنك الدول - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - الاتحاد الاوروبي واليوروستات 	<p>الشركاء الخارجيين المعنيين</p>
<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الصناعة والتجارة - وزارة الزراعة - مؤسسة الضمان الاجتماعي - وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة - نقابات المزارعين والمهندسين والنقابات والجمعيات المهنية الأخرى - وزارة الشؤون الاجتماعية وما يتبع لها من هيئات - وزارة البلديات- متضمنة البلديات والمجالس المحلية 	<p>الشركاء الإضافيين من الجهات المحلية</p>

إنجازات المشروع خلال التسعة أشهر الأولى عمر المشروع

قام المشروع بتحقيق العديد من الإنجازات والتي من أهمها ما يلي:

- 1- تقييم مصادر البيانات الاقتصادية والزراعية المستخدمة كمدخلات لحساب الناتج المحلي الإجمالي
- 2- البدء في تعديل منهجيات جمع البيانات في المسوح الزراعية التي من شأنها تحسين شمولية القطاع والتقديرات المتعلقة به بالإضافة إلى تحسين توقيت استخراج النتائج وجودتها
- 3- إعداد المرحلة الأولى من تحديث إطار المنشآت الاقتصادية في سبيل تحسين الشمولية وتوفير إطار محدث لتنفيذ المسوح لعام 2022 واجراء التعديلات على منهجيات العمل والادوات المستخدمة والتي ستقلل من أخطاء المعاينة وغير المعاينة بالإضافة إلى تقليل نسبة عدم الاستجابة
- 4- إعداد ونشر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي السنوية للعام 2017-2018

- 5- التنسيق مع البنك المركزي ودائرة الجمارك العامة للانتقال في نظام التجارة من النظام الخاص للعام
- 6- اعداد جداول استخدام اولية للسلع المستوردات تبين طبيعة استخدامات السلع المستوردة والقطاعات المستخدمة لها. وسيتم توفير النتائج بعد الانتهاء من عمليات التدقيق والمراجعة لها.

أهم الانجازات المتوقعة خلال عام 2023

- 1- تقديرات الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة للسنوات 2008 - 2021.
- 2- جداول العرض والاستخدام للسنوات 2017-2019 بالأسعار الجارية والثابتة
- 3- جداول المدخلات والمخرجات للسنوات 2017-2018
- 4- نتائج المسوح الاقتصادية والزراعية المستندة الى المنهجيات والأدوات التي سيتم تطويرها وتحسينها خلال السنة والتي ستكون بمستوى جودة وشمولية أعلى وبتوقيت أقل من السابق.
- 5- متابعات مستمرة وحثيثة مع مختلف الجهات المستخدمة للإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية بغرض تحديد احتياجاتهم الإضافية للأخذ بها أثناء تنفيذ خطة عمل المشروع.
- 6- متابعات مستمرة مع أكبر قدر ممكن من الجهات التي لديها سجلات ادارية والاتفاق معهم حول اليات التواصل وتبادل المعلومات لضمان الاستفادة القصوى من البيانات التي تتضمنها هذه السجلات ولتوفير صورة واضحة حول ارتباط بيانات هذه الجهات مع مختلف الاحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية.